

تقرير

حركة الشعب في سن الـ 16 : واكيم لن يكون رئيساً في العيد المقبل



أماك خليل

فرز النفايات في العمروسية والكرنتينا. يؤكد واكيم لـ «الأخبار» تمسكه باندماج حركة الشعب في جسم «بدا نحاسب» وإن كانت معظم اجتماعات المجموعة تجري في مقر الحركة. لا يهم أن ينسب الحراك للحركة حصراً، بل الأهم أن الرفاق «كانوا من بين الأنشط، وعكسوا شعارات الحركة التي تنادي بها منذ تأسيسها، ونسجوا علاقات تقدمية ضمن بدا نحاسب ويساهمون في وضع الخط وتنفيذها». تمسكه يعود أيضاً إلى إدراكه بأن التغيير في لبنان لا يمكن أن يكون أحادياً. فلو كانت الحركة من أطلقت شرارة الحراك المدني «لكننا احتجنا للقوى المماثلة لكي تؤازرنا ونأشدها بالإلتحاق بالركب».

يصنف واكيم الحراك بأنه «غضب شعبي تفجر، ولم يكن بفعل هذه الجهة أو تلك، خارجية كانت أم داخلية، بل كان تعبيراً عن حجم المعاناة التي يعيشها». يعي أن المجموعات المتعددة ليست من فجرت الحراك، بل إن الناشطين استجابوا للمعاناة. فهل تراجع الحراك بعدما خف الزخم الشعبي؟ يرفض واكيم ما يشاع عن التراجع. «من يقول مشفقاً ومن يبشر شامتاً بأن الحراك قد فقد زخمه وتلاشى، فهم مخطئون ويستعجلون النتائج قبل أوانها أو أنهم واهمون». يتمسك واكيم بتفاؤله بالنتائج التغييرية التي سيحصلها الحراك في «النظام الفاسد». يعتمد على «النمو الشبابي الواعد» في حركته أولاً. يتحدث عن «خارطة طريق» وضعها ناشطو الحركة «لإنقاذ الوطن وبناء الدولة»، تستند إلى «قيام حكومة انتقالية ووضع قانون انتخاب وتشكيل برلمان جديد وانتخاب رئيس للجمهورية».

في ختام كلمته، سيدكر واكيم المتحلقين حوله في العيد بالمرحلة الإنتقالية التي بشرهم بها في العيد الماضي. قال حينها إن القيادة الحالية تحضر لمؤتمر تنظيمي «سيحدث تغييرات كبيرة في بنية الحركة ومواقع المسؤولية فيها على جميع المستويات». اليوم، سيطمئنهم إلى «أننا أنجزنا الكثير خلال هذه السنة. وابتداءً من الأسبوع المقبل سيبدأ العمل لعقد المؤتمر التنظيمي الذي يحقق لنا ما نصبو إليه وما التزمنا به أمام رفاقنا».

لكن ما لم يقله لهم في العيد، ربما لكي لا ينغص فرحتهم، أنه في العيد المقبل لن يكون رئيساً لحركة الشعب. مسار ورش العمل والإنتخابات المنتظرة في الفروع وقيادات المناطق وصولاً إلى القيادة الجديدة تشير إلى هذا المصير. ابن السبعين عاماً، قال في حديث سابق لـ «الأخبار» إن «القيادة الحالية توافقت على تسليم الدفة إلى الشباب والشابات الذين سيسلمون مواقع المسؤولية في المركز والفروع ويتقدمون إلى المواقع الأمامية». أما هو، فسيتراجع إلى الصفوف الخلفية. نسال عن موعد التغيير في الرئاسة. يؤكد أعضاء في القيادة الحالية بأنه سيجري خلال المؤتمر التنظيمي المقبل في غضون الأشهر القليلة المقبلة.

عيد حركة الشعب الليلة سيكون مختلفاً. للمرة الأولى منذ سنوات، سيحتفل «الرفاق» و«الرفيقات» بأنفسهم. للمرة الأولى، منذ مدة، يشعرون بأن الوثيقة التأسيسية للحركة التقدمية والتحررية والتغييرية، قد استخدمت ولم تبق شعارات على ورق. الليلة عيد لناشطي وناشطات الحركة الذين شاركوا بفعالية في الحراك المدني، ولا يزالون ضمن مجموعة «بدا نحاسب» في الشارع، يعتصمون ويصولون ويجولون أمام الوزارات والمحاكم والإدارات والمطامر، برغم انكفاء كثيرين.

في كلمته المنتظرة في حفل الإستقبال الذي تنظمه حركة الشعب مساء اليوم، لمناسبة الذكرى السادسة عشرة لتأسيسها، سيرعرض رئيس الحركة نجاح واكيم جملة آمال وشعارات أطلقتها الحركة طوال السنوات الماضية، واستحالت أمراً واقعاً خلال العام الماضي. أبرز الشعارات: تغيير النظام الفاسد والتأسيس لمؤتمر داخلي في الحركة ينتج قيادة شابة تلائم التغيير الشامل المنشود.

في وثيقة تأسيسها، صنفت الحركة نفسها بأنها «تغييرية لا تتبنى أيديولوجيا محددة وثابتة، هاجسها التحرر والوحدة الوطنية والقومية، ودافعها بغض الطائفية والإستعمار والاحتلال». وعلى المستوى المحلي اللبناني، نذرت نفسها لكي تكون «جزءاً من ورشة التغيير التي يضطلع بها نقابيون وسياسيون ومتقنون ونقابات وأحزاب، من أجل تحويل الخطاب الوطني اللبناني من مجرد خطاب وموقف إلى مشروع سياسي واجتماعي وثقافي شامل يتصدى للمشاريع الطائفية ويعمل على خلق مجتمع مقاوم للإحتلال الإسرائيلي وللمخططات الأجنبية». جوهر الوثيقة هذا، مارسه شبان الحركة وشاباتها خلال الصيف الماضي في مشاركتهم الفعالة في الحراك المدني، ولا سيما في مجموعة «بدا نحاسب». كثيرون باتوا يحفظون وجوه الرفاق والرفيقات الذين تنقل وسائل الإعلام تحركاتهم مباشرة على الهواء. التصدي لـ «البارك ميتر» على كورنيش المنارة والإعتصام أمام معالم

من هذا القبيل يُقرأ في الاستحقاق الرئاسي على أن لبري رأياً مغايراً لحليفه حزب الله، كأن يدعو إلى جلسة انتخاب لا يحضرها الآخر، أو يتوجهان إليها بمرشحين متنافسين هما حليفاهما.

3 - ابلغ عون إلى أكثر من طرف داخلي، حليف وغير حليف، أنه لا يذهب إلى جلسة انتخاب الرئيس منافساً فرنجييه وجها لوجه، ولا يذهب إلى جلسة يقاطعها السنة وتحديداً تيار المستقبل. وهو مغزى اصراؤه على الاجماع على انتخابه او لا جلسة انتخاب. لا يبدو رئيس كتل التغيير والإصلاح بعيداً من الفكرة القائلة بأن اتفاق معراب غير كاف لوحده كي يجعل انتخابه رئيساً قراراً حتمياً، على اهمية لقائه برئيس حزب القوات اللبنانية سمير

كمرشح صداقة الاعوام الاربعين المنصرمة.

2 - رغم تأكيده طوال الوقت ان عون مرشحه الاول بلا ادنى تردد، ولن يخوض في اسم مرشح سواه، لم يقل حزب الله بعد - منذ كشف عن اجتماع باريس بين الحريري وفرنجييه في 19 تشرين الثاني - انه ضد انتخاب نائب زغرنا. ترشيح فرنجييه هدية مؤكدة للحزب كان يصعب تصديقها لشهور خلت، لكن الاولوية لا الافضلية تظل لعون وحده حتى يتخلى الرجل عن نفسه.

موقف كهذا يميز في الظاهر وجهة نظر حزب الله عن رئيس المجلس الذي أحجم إلى الآن عن تسمية مرشحه، مع الأخذ في الاعتبار ان لبري اسلوباً في التعامل مع الاحداث والاستحقاقات اعتاد عليه حلفاؤه وخصومه على السواء، وهو امتلاكه حيزاً واسعاً من المناورة للتحرك

واطلاق المفاجات في اكثر من اتجاه عندما لا يكون اوان القرارات قد حان. على نحو مماثل قفز بفرقي 8 و14 آذار مرتين على التوالي إلى طاولة الحوار الوطني عندما لم يكن احد يتوقعها عامي 2006 و2015، وعندما اخترع الحوار السنوي - الشيعي في عين التينة منذ كانون الاول 2014 بلا

انقطاع، وعندما تمسك بالانتخابات النيابية عام 2014 ثم مال فجأة إلى تمديد الولاية. اغرق الاصدقاء جميعاً تقريباً في التكهّنات عندما قال قبل ثلاثة اسابيع انه - بين خبيري عون وفرنجييه - بترك لنواب كتلته حرية الاقتراع لأي منهما. بل يعرف هؤلاء وسواهم، كما الذين يعرفون رئيس المجلس، ان خياراً كهذا ليس استثنائياً في قرارات بري فحسب، انما نادر على مر تاريخ الرجل.

ولأنه يعي ان اوان انتخاب الرئيس لم ينضج تماماً، يفتح بري الباب على سني الخيارات المحتملة بما فيها التي لا تلتقي وتوأمه الشيعي حزب الله، لكن من غير ان يصل إلى مرحلة التناقض. لكل منهما موقعه وتقديره للمعطيات واسلوب تعامله معها، الا انهما يذهبان معاً، بدأ في يد إلى القرار. في ما مضى راهنت قوى 14 آذار، في ذروة صعودها عامي 2005 و2006، على وهم انتزاعها بري من تحالفه مع حزب الله قبل ان تنتفض لها خفة الرهان وسذاجته. شيء

لا يذهب عون إلى جلسة مناقشة بينه وفرنجييه، ولا إلى جلسة بلا سنة

ججمع وتكريس المصالحة المسيحية بين تنظيميهما. وهو ايضا فحوى ما لمح اليه بري اكثر من مرة في الايام الاخيرة، بأن اتفاق معراب لا يرجح لوحده كفة الرئاسة لمشرح هذا الاتفاق، واستطراده من ثم ان انتخاب الرئيس قرار يشترك فيه الاصدقاء جميعاً بلا استثناء.

لم يهضم عون تماماً عبارة رئيس المجلس لوزير الخارجية جبران باسيل في عين التينة غداة اجتماع معراب بأن عليه الذهاب ايضا إلى بنشعي، مثلما لم يهضم بري بدوره ولم يوافق الوزير لياس بوصعب قوله ان الثنائية المسيحية (التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية) تشبه الثنائية الشيعية (حزب الله وحركة امل): كلتاها تمثل الاكثرية الساحقة في طائفتيهما.

اما موقع جنبلاط وما يريده في هذا الاشتباك، فشأن مختلف.



من البلدية بعد انتخاب الرفاعي رئيساً لم تحقق، والخدمات الأساسية التي يجب ان تقدمها للمواطنين تراجعت».

ولفت عكاوي إلى مشكلة أخرى وهي أن «مجلس الإنماء والإعمار يتعاطى بفوقية مع بلدية طرابلس، رئيساً وأعضاء، ولا يطلعها على كلفة المشاريع التي ينفذها في المدينة ولا على الخرائط، ومنها المخطط التوجيهي لمنطقة التل الذي وعدنا به مقابل القبول بإنشاء مرآب للسيارات تحت الأرض في المنطقة، فتين بعد الموافقة عليه أنه لا وجود لأي مخطط توجيهي للمنطقة، وأن المشروع سينفذ برغم الاعتراضات، بعد أن يعطي رئيس البلدية إذن المباشرة للشركة المتعهد لبدء عملها».

على قرارات معينة، كاستعانته بعدد كبير من المستشارين ممن لا لزوم لهم. وأثبت أداؤه أن سبب بلاء بلدية طرابلس هم سياسيو المدينة بالدرجة الأولى». ورداً على حجة الرفاعي بأن المجلس البلدي هو من زاد له راتبه، سال صبح: «من قام إذا بزيادة مخصصاته في اتحاد بلديات الفيحاء 500 ألف ليرة، علماً بأن قرار زيادة مخصصاته في الاتحاد سابق على قرار البلدية».

عضو البلدية عربي عكاوي، من جهته، رأى أن «أداء البلدية في عهد الرفاعي لم يتحسن. التغيير طال الأفراد والشكل فقط، فيما الشفافية المطلوبة في إدارة المشاريع والشؤون المالية في البلدية غير موجودة، والنقلة النوعية التي كانت منتظرة

مشاريع للمدينة وينتشلها من واقعها، إلى حد أن وزارة الداخلية التي يجمع وزيرها مع الرفاعي خط سياسي واحد، لا تتجاوب مع البلدية ولا تسهل عملها كما يجب». ورأى صبح أن «قلة حيلة البلدية جعل وضعها صعباً، ودلالة على «التعثر» فيها أن عاصمة الشمال، وهي ثاني أكبر بلدية في لبنان، تعمل على شاحنة «بيك أب» واحدة فقط لأن بقية أليات البلدية معطلة وصلاحها على حسابنا، ولأن المراقب المالي لا يتجاوب معنا، وإذا أردنا إصلاح إطار سيارة للبلدية نحتاج إلى ما بين 10 و15 يوماً لصرف اعتماد مالي له». وقال صبح «لا أحد من أعضاء البلدية يعرقل عمل الرئيس، أو يعترض